السنة: السادسة المجلد: 06 العدد:01 ص ص: 829- 850
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

الأمن المجتمعي في الجزائر: من ثقافة الريع إلى ثقافة الانتاج لتحقيق التنمية

Societal security in Algeria: from a rentier culture to a culture of production to achieve development

سلطان

سفيان طبوش*، جامعة تيزي وزو،
مخبر اصلاح السياسات العربية
في ظل تحديات العولمة، جامعة الشلف
soufyane.tabouche@ummto.dz:

تاريخ الاستلام: 2020/07/13 تاريخ القبول: 2020/10/28

ملخص:

الظاهرة التنموية متداخلة مع بقية ظواهر المجتمع، كما أن الظاهرة الثقافية تمثل عنصرا لا يمكن فصله أو عزله، فالتخطيط للتنمية يجب أن يؤسس على فهم ومعرفة جيدة للثقافة لاسيما في المجتمع الجزائري، فأي تغيير لا بد أن يكون نابعا من تغيرات ثقافية ستؤثر على طبيعة التغيير الاقتصادي والاتجاه الذي سيأخذه لتحقيق الأمن الاقتصادي والمجتمعي، فالتنمية ليست مجرد اجراءات ومؤسسات، فتوفر الثقافة والوعي يشجع على الممارسة التشاركية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين، وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر تحتاج تعهد تعاقدي ضمني داخل صيغة معينة للتحالف أو الشراكة الذي يحتاج إلى البحث والتطوير في النماذج وذلك في ظل انتظام العلاقة بين السياسة والمعرفة والإنتاج.

الكلمات المفتاحية: الأمن المجتمعي، الريع، الانتاج، الثقافة.

* المؤلف المراسل

Abstract:

The development phenomenon is intertwined with the rest of the phenomena of society, just as the cultural phenomenon represents an element that cannot be separated or isolated. Planning for development must be based on a good understanding and knowledge of culture, especially in Algerian society, so any change must stem from cultural changes that will affect the nature of economic change.

The direction it will take to achieve economic and social security, development is not just measures and institutions, it provides a culture and awareness that encourages effective participatory practice by rulers and ruled, and achieving sustainable development in Algeria needs an implicit contractual commitment within a specific formula for an alliance or partnership that needs research and development in models and that In light of the regularity of the relationship between politics, knowledge and production.

Keywords: Societal security, rentier, production, culture.

مقدمة:

إن تحقيق التنمية المستدامة يطرح تساؤل على من يقع العبء الأكبر في تحقيق التنمية هل على الدولة أو المجتمع؟ حيث تعتبر الدولة هي المحرك الأساس لعملية التنمية وتحقيق النهوض بالمجتمع، وهذا لا يعني إهمال المجتمع وإنما التأكيد على الدور وفعالياته التطوعية، إذ أن التنمية يجب أن تعبر عن ثقافة المجتمع التي صيغت وتشكلت فيه وعن الواقع الاجتماعي الذي ألقى بظلاله وفرض قضاياه وأولوياته وأزماته على المجتمع؛ فالتنمية ليست هي النمو الاقتصادي فحسب وإنما هي عملية مستمرة من خلالها يقوم الأفراد بتكوين أنفسهم وإعادة تكوينها وكذلك ظروف حياتهم طبقا لقيمهم واختياراتهم، فالأفراد هم غاية التنمية فينبغي أن يكونوا وسائلها وأدواتها كذلك، فالظاهرة التنموية متداخلة مع بقية ظواهر المجتمع المتعددة، كما أن الظاهرة الثقافية تمثل عنصرا لا يمكن فصله أو عزله، فالتخطيط للتنمية يجب أن يؤسس على فهم ومعرفة جيدة للثقافة لاسيما في المجتمع الجزائري، فأي تغيير لا بد أن يكون نابعا من تغيرات ثقافية ستؤثر على طبيعة التغيير الاقتصادي

والاتجاه الذي سيأخذه، ما يقودنا الى طرح الأسئلة التالية: ماهي فواعل العملية التنموية؟ وعلى من يقع عبء التنمية؟ وهل تعثر التنمية في الجزائر ثقافي أم تكنولوجي؟ وكيف يمكن للوعاء الثقافي أن يدعم سيرورة العملية التنموية؟، ولتحليل الموضوع تم التطرق إلى ثلاث محاور رئيسة: المحور الأول: التنمية المستدامة والشراكة المجتمعية: مقاربة مفاهيمية، المحور الثاني: فواعل العملية التنموية، المحور الثالث: من ثقافة التبرير إلى ثقافة التغيير لتحقيق التنمية في الجزائر، المحور الرابع: من ثقافة الريع إلى ثقافة الانتاج لتحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر.

المحور الأول: التنمية المستدامة والشراكة المجتمعية: مقاربة مفاهيمية

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

لا يوجد اتفاق حول تعريف التنمية المستدامة، وقد عرفت أول مرة في تقرير لجنة برونتلاند:" بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاته"(غربي، 2013، ص63)؛ فالتنمية المستدامة هي عملية واعية، وهادفة ومعقدة، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المعرفية والثقافية والبيئية، وإذا كانت غايتها هي الحفاظ على حياة الفرد وتحقيق حاجياته والأجيال من بعده، فهي أيضا تسعى إلى إيجاد البنى التحتية والبرامج الإنمائية والسياسات التي تعزز هذا التوجه، دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة.

فالتنمية المستدامة تتضمّن :

- الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء بحاجاتها.
- الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية وإعادة تأهيل التنمية القابلة، مع التركيز على تنشيط النمو ومعالجة مشكلات الفقر وسد حاجات الإنسان والتعامل مع مشكلات النمو السكاني وصون قاعدة المصادر وتنميتها وإعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر ودمج البيئة في صنع القرار (الموسوعة من أجل التنمية المستدامة، 2006، ص36).

تعتبر الرشادة السياسية والاقتصادية من أهم الشروط التي يجب أن تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة وذلك باشراك مؤسسات المجتمع، فعلاقة التنمية المستدامة بالرشادة السياسية والاقتصادية يمكن قراءتها من خلال ثلاثة زوايا هي: تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل. تشمل العلاقة بين السياسة والمعرفة والانتاج. التوزيع العادل للثروة بين كل طبقات المجتمع وعلاقات المجتمع تتسم بقدر من الاحترام المشترك الإنساني والقواعد القانونية.

ثانيا: مفهوم الشراكة المجتمعية

طبيعة الأسئلة الكبرى التي باتت منذ مدة تستلزم إعادة النظر في مفهوم القطاع الخاص والأدوار والواجبات التي غدا مطالبا بها إلى جانب القطاع العام، ولا سيما في سياق الأزمات المتتالية التي طالت البنيات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والمعرفية، والأضرار والتوترات الاجتماعية الناجمة عنها، هكذا برزت الشراكة والمسؤولية الاجتماعية وغدت براديغم لإعادة مقاربة العلاقة بين القطاعين العام والخاص في ظل شراكة مجتمعية وتكامل الأدوار والمسؤوليات بينهما.

فالشراكة بين القطاع العام والخاص ليست معناها الخصخصة وذلك ببيع ممتلكات الدولة وتحويل المشاريع من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وأما فكرة الشراكة الأساسية ليست بيع ممتلكات وإنما شراء ممتلكات جديدة، شراء أصول جديدة لا تستطيع الدولة أن تشتريها اليوم، فتشتريها بالتقسيط، لنخلص أن الشراكة عقد بين الدولة والقطاع الخاص ليقوم هذا الأخير بتقديم الخدمة على نفقة الدولة وليس على نفقة المواطن ونجاحها يستلزم الشفافية، وذلك من خلال توزيع المهام بين القطاعين العام والخاص في تحقيق الأهداف الاجتماعية.

إن القطاع العام يشرف على ما يقوم به الفضاء الخاص في الانتاج لضمان صحة التنافس بين المنشآت الخاصة وصحة سلوكها، إذ أن الاقتصاد والنشاط الانتاجي يجب أن يخضعا إلى معيار الكفاءة أي كفاءة الإدارة والأداء والعاملين، وكذا البيئة المؤسسية التي تنظم العمليات الانتاجية(طلال،

وآخرون، 2013،ص10)، وهذا من خلال الموائمة بين الجامعات والتخصصات العلمية المرجحة للبحث وبين القطاعات وطبيعة الأنشطة الاقتصادية، حيث يخضع فتح التخصصات إلى سوق العمل؛ وذلك في ظل ما يسمى بالرعاية الاجتماعية التي تحدد الوظائف الفعلية للسياسة الاجتماعية بأربع وظائف(طلال، وآخرون، 2013،ص202):

- الوظيفة التنموية بالمساهمة في صنع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكيف معها.
- الوظيفة الوقائية التي تتكهن بالأضرار الناجمة عن التطورات الاقتصادية استعدادا لمواجهتها.
- الوظيفة العلاجية: التي تهتم بأولئك المدرجين في خانة الاستبعاد الاجتماعي.
- وظيفة الادماج: التي تهدف إلى تكامل الفئات الاجتماعية كافة في حركة التنمية الشاملة.

إن الدوافع المشجعة للشركات على الاضطلاع بمسؤولياتها الاجتماعية والتحديات التي تواجهها للقيام بدورها الاجتماعي يرتبط بمفهوم الحوكمة بحسبها جزءا من مشتملات فكرة المسؤولية الاجتماعية، فالمسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزام مستمر لقطاع الأعمال من أجل التصرف أخلاقيا والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع تحسين الظروف المعيشية للأيدي العاملة وعائلاتهم، وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام، بالإضافة إلى فكرة مواطنة الشركات التي يمكن استخدامها مع الشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم وتعميق مفهوم "مواطنه الشركات" أو "الشركات المواطنية" التي تسهم في بناء شراكة مجتمعية مع القطاع العام.

فالشراكة المجتمعية هي وسيلة لإطلاق طاقات الشعب وتحريرها من السلبية والتواكل والعزوف عن المشاركة، والزج به للبناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي(شرابي،ص76)، ولا يكون ذلك إلا بنيل فرصة المشاركة التي تعتبر قاعدة تبنى عليها العلاقة بين الدولة والمجتمع لتحقيق الثقة وشعور المواطن الجزائري بدولته؛ فالمشاركة فعل جماعي موجه

نحو إحداث تغييرات في علاقات القوة السياسية والاقتصادية لصالح الجماهير(عبد المعطي، 1990، ص85) ، حيث تشعر المواطن بأنه المستهدف من العملية التنموية ومحور له فتخلق الثقة التي من شأنها أن توجد الوعاء السوسيولوجي للعملية التنموية.

ثالثا: الأمن المجتمعي: يعرف هنري كسنجر الأمن على أنه تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء، أما روبرت مكنمارا في كتابه "جوهر الأمن" فيعرفه على أنه "يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"،ويستطرد قائلا" :إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات في كافة المجالات"(حسين، 2001، ص6).

فالأمن المجتمعي يتهدد فيه قيم ومكونات المجتمع بشكل يدفعه إلى الصدام الداخلي، ومن هنا فإنه يتعين تحديد موقف واضح إزاء مجموعة أسئلة تشمل المحاور التالية :الأمن لصالح من، أية قيم؟ في مواجهة أي شكل من المخاطر؟ وما هي الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الأمن؟ (طبوش، 2019، ص24)، فيتعامل مفهوم الأمن مع ثلاث مستويات الدولة التي تتهدد من خلال قيم السيادة والقوة، والمجموعة التي تتهدد من خلال الهوية، والأفراد يتهددون من خلال البقاء والرفاه؛ ويتحقق الأمن المجتمعي بتحقيق تنمية مستديمة.

المحور الثاني: فواعل العملية التنموية

لما كانت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب تغييرا في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أجل خلق الجو المناسب لبدء عملية التنمية والعمل على استمرارها والمحافظة عليها في بيئة ثقافية تتماشى ومتطلبات العملية التنموية، كان لابد من تدخل الدولة بمؤسساتها المختلفة للإشراف على كل مراحل خططها التنموية، لهذا كان طابع تدخل الدولة في النظم الاقتصادية المتخلفة هو أحد أهم السمات، خاصة ما تعلق بتدخل الدولة في إقامة الهياكل والأنشطة الاقتصادية الأساسية الضرورية للقطاع الزراعي والصناعي وخاصة مرافق الري والطاقة والنقل والمواصلات كما تتدخل الدولة

في إنشـــاء المرافـــق الاجتماعيـــة الأساســـية كالصـــحة والتعلـــيم والثقافة(بلعزوز، 2004، ص138).

ولذلك يتحتم أن ينطوي مفهوم التنمية على توسيع هامش الديمقراطية المتاح والعمل على إطلاق الحريات العامة والخاصة لفتح الطريق أمام صياغة النظام الاجتماعي بأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والتأكيد على ممارسة الديمقراطية الحرة(العيسوي، 2001، ص155)، حيث يعتبر أساس تحقيق التنمية المستدامة اقترانها بالإرادة السياسية لأن التنمية في حقيقة جوهرها هي عملية تخطيط وتنظيم وتنسيق لتحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع المادية والبشرية وذلك من خلال توظيف المعرفة التي تعتبر روح العلاقة فيما بين محددات العملية التنموية.

فالتنمية المستدامة تعني تواجد الدولة التي تتمتع بالفاعلية إلى جانب مجتمع تتبلور معالمه في تنظيم يتيح لجميع الفئات والمحليات المشاركة ليس تنفيذا فقط وإنما توجيها وإبداعا ومشاركة في القرار، ومازلت قضية المشاركة تتصدر أساس نجاح العملية التنموية، وذلك بتوفير مناخ ديمقراطي في إطار تنظيم حزبي يسمح بالتعددية وتداول السلطة ويخضع لمتطلبات الشفافية والمساءلة، فالمناخ الديمقراطي من شأنه أن يعزز دور المجتمع المدني الذي يقود حملات ضد الفساد وفقدان الانتماء ويعزز منظومة القيم المستمدة من الأصول الحضارية والثقافية للمجتمع.

حيث تتجلى أهمية المنظمات غير الحكومية بأنها تتميز بأقل قدر من الالتزامات السياسية، وتكون مدفوعة بالعديد من المثل الإنسانية، وقدرتها على العمل المباشر مع أفراد المنظمات المحلية(تودارو، 2006، ص68) ، كذلك إن فعالية التنظيم من شأنه أن يحدد دور الفرد في العملية التنموية وذلك حسب موقعه من مختلف عمليات اتخاذ القرارات التنموية وما يمتلكه من قدرات على تطويعهـــا لحاجتـــه، ويتراجـــع دوره كلمـــا كانـــت الدولـــة أكثـــر تسـلطا(الزبري، 2006، ص23)، حيـث تعتـبر المؤسسـات مهمـة لأن الحـوافز مهمة، إذ تحث الحوافز الأفراد والجماعات على التصرف والتعاون من أجل إنتاج قيمة معينة، وهذه المؤسسات لا تضم مجرد منظمات وإجراءات رسمية

كالهيئات الحكومية التشريعية والتنفيذية والمحاكم والأحكام القانونية، بل أيضا هيئات وإجراءات غير رسمية وغير حكومية كالمعايير الأخلاقية والسمعة والتوقعات المتبادلة بشأن السلوك(بالمر، 2004، ص3).

المحور الثالث: من ثقافة التبرير إلى ثقافة التغيير

إن العقد الاجتماعي الضمني الذي تشكل خلال العقود الأربعة الماضية هو أن تقبل الرعية نظام الحكم باعتباره أمرا واقعا وبالمقابل تحصل على حصة من الريع، حيث أن العقد الاجتماعي الريعي انفرط وإننا بحاجة إلى رؤية حول الانتقال من هذا العقد الريعي إلى عقد اجتماعي مختلف خاصة بعد الفشل الذريع للاقتصاد الريعي في تحقيق التنمية في الجزائر، فمنذ جانفي 2011 وهي فترة لجأت فيها السلطات العمومية إلى سياسات اجتماعية أقرب إلى منطق " الرشوة الاجتماعية" منها للإصلاح الاقتصادي أو الاجتماعي، حيث وصلت الزيادات في الأجور بالنسبة لكثير من الموظفين إلى 100% بأثر رجعي من سنة 2008(وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، 2020)، كما تم منح قروض عديدة للشباب لإنشاء مؤسساتهم الصغيرة في الوقت الذي منحت فيه عشرات الآلاف من السكنات الاجتماعية، وزيادة الأجور لم تتزامن مع أي حوار جدي مع النقابات المستقلة التي طالبت بتحسين القدرة الشرائية لمنخرطيها ولم يؤثر ذلك إيجابا على أداء المؤسسات، فلم يكم واردا بالنسبة للسلطات العمومية أن تتم الزيادات في الأجور، في إطار عقد اجتماعي جديد يحدد الحقوق والواجبات.

وتتطلب الإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة تصنيف الأنشطة التي يتم تنفيذها بطريقة بسيطة وغير غامضة بما يسهل الحصول على مؤشرات القياس، مثل : كنسبة الإشراف الفني، ونسبة الإشراف الإداري، والنسبة المئوية للتدريب المهني، والمصروفات في مجال البحوث والتنمية، التي تساعد على تحديث الجهاز الخاص بمتابعة وتقييم المجهودات المبذولة.

ولتحقيق التنمية الاقتصادية بإشراك القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام وجب التركيز على أربع قضايا رئيسة:

أولاً- إن المنظومة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر لم تَقُم على الانفتاح على القطاع الخاص والمبادرة الحرة لأصحاب المشاريع، بل كانت استمراراً لاقتصاد الريع الذي تستفيد في إطاره أقلية من رجال الأعمال من المزايا والهبات في مقابل دعمها للنخب السياسة الحاكمة، وتمكّنت أعداد محدودة من كبار رجال الأعمال من تجميع ثروات هائلة من خلال عمليات وضع الممتلكات العامة تحت غطاء سياسة التخصيص، والاستحواذ على الصفقات التجارية مع الدوائر الحكومية، ويبدو أن جزءاً مهمّاً من الخلل الذي ميّز الفترة السابقة لا يكمن في السياسات التي تعلنها الدوائر الرسمية، بل في طرق تنفيذها التي غالباً ما تتّسم بالانتقائية والتعسف وانعدام الشفافية، ما يتطلب بناء نظام سياسي ديمقراطي شفاف يسهل المساءلة والرقابة التي تتيح المنافسة بين مؤسسات القطاع الخاص.

ثانياً- إن تبنّي نموذج يعتمد على القطاع الخاص كمحرّك أساسي للنمو لا يؤدي إلى إضعاف القطاع الحكومي، وتحتاج المؤسسات الحكومية مثل إدارة الجمارك، ومصالح تحصيل الضرائب، والهيئات المسؤولة عن الاستثمار، جهازاً لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وإلى محاكم تجارية تقوم على تنفيذ سياسات تحفز القطاع الخاص استناداً إلى الصدقية والصرامة والاتساق، حتى تدعم ثقة المستثمرين لجهة الالتزام بالتشريعات والقواعد في شكل عادل وشفاف، حيث أن إيجاد بيئة أعمال تخلو من الغموض في تنفيذ القواعد، ومن الإجراءات التمييزية المجحفة، يحرّر المبادرة ويطلق العنان للاستثمار والابتكار وتحسين الإنتاجية، خصوصاً لدى أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة الذين يشكّلون العمود الفقري في الاقتصادات الصاعدة لتحقيق تنمية اقتصادية.

ثالثاً- إن دور القطاع الحكومي يبقى أساسياً جداً في تقديم الخدمات الأساسية، وضمان الحدّ الأدنى من الحماية الاجتماعية، وتُعَدّ معدلات الإنفاق الحكومي في الدول العربية من بين المعدلات الأكثر ارتفاعاً في العالم، إلا أنها تعاني تمركزاً شديداً حول أجور الموظفين وإعانات الاستهلاك، وضعف استهداف للفئات الأكثر حاجة إلى المساعدة، وتحتاج الحكومات العربية إلى مراعاة مبادئ الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في توجيه إنفاقها.

رابعاً- في ظلّ الأنظمة الاستبدادية التي عرفتها الدول العربية، تسكِت الحكومات الأصوات التي تطالب بتغيير الوضع القائم، ويحتاج الانتقال من اقتصاد يقوم على توزيع المزايا في مقابل الدعم السياسي، إلى اقتصادٍ يعتمد على قطاع خاص مُنتِج وتنافسي، إلى إصلاحات سياسية تضمن مساحة كافية لفئات القطاع الخاص والمجتمع المدني كلها للتعبير عن مصالحها، والتأثير في سياسات الحكومة بإيجاد سبل مساءلتها ومحاسبتها.

المحور الرابع: من ثقافة الريع إلى ثقافة الانتاج

أولا: التجربة التنموية في الجزائر فوقية السياسات وانفصامها عن المجتمع

إن تبني الجزائر لسياسات تنموية غير متناسبة مع ثقافة المجتمع الجزائري حتمت انهيار هذه النماذج وعدم قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة، حيث أنتجت مجموعة من المظاهر أهمها سلبية المجتمع والانفصام الحاد بين المجتمع والنظام القائم، بسب البرامج التنموية غير النابعة من الثقافة الجزائرية تتخذ منها النخبة الحاكمة إيديولوجية سياسية لها أدت إلى سلبية اتجاه هذه الخطط لعدم إشراك الشعب في قرارات التنمية حيث أن إقصاء الشعب من المشاركة في التنمية سبب أساسي لفشل السياسات التنموية، وخضوع الدولة لأقلية سياسية تكاد تكون منفصلة أو منفصلة عن المجتمع أصبحت ترى في نفسها موضع وصاية على المجتمع، ممثلة في النخبة الحاكمة وحواشيها البيروقراطية والخدماتية متموضعة في العاصمة تمثل عالما اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعمرانيا يختلف عن المجتمع في الجنوب، وهذا الفصل أدى إلى فقدان الدولة القدرة على تفعيل المجتمع ايجابيا، لعدم رغبة الناس في المشاركة لتكون لديهم أفكار أن النخبة الحاكمة وما يتصل بها هي من تستفيد، ولذلك يتطلب إعادة التوزيع العادل وخلق جسر تواصل بين الطرفين يعيد تشكيل الوعي الذي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير الصورة التي أدت إلى العزوف عن المشاركة، وذلك بالقضاء على أهم مصادر عدم الحرية كالفقر وانعدام الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي وإهمال الخدمات العامة ومظاهر القمع بواسطة أجهزة الدولة.

فالتجربة في الجزائر تجربة فوقية ركزت على بناء مجموعة من المؤسسات السياسية ولم يتفاعل معها إلا أفراد النخبة الحاكمة، تركز على الاستهلاك أكثر من الإنتاج، لم تستطع التجذر في المجتمع والتطابق مع الثقافة الجزائرية، ولم يكن هناك تغلغل للأحزاب السياسية في الوسط المجتمعي، فتحولت التجربة إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، وفشل النظام السياسي وعدم قدرته على تعبئة الشعب وتحريكه وتفعيله لتحقيق التنمية الاقتصادية وترسيخ الديمقراطية قصد تحقيق التنمية الشاملة، فالتجربة لم تكن قادرة على التفاعل مع ثقافة المجتمع الجزائري وتفعيل أفراده وكسبهم ودمجهم في العملية السياسية والتنموية، وذلك باعتبار التنمية والعملية السياسية تدور في فلك الفرد والمجتمع أي لخدمته واعتباره أداتها.

ثانيا: الدولة الريعية وترسيخ ثقافة الريع

إن ارتباط الإصلاحات بالريع كان لها أثر سلبي حيث خلقت عدم الثقة بين القاعدة والقمة مما حال دون مشاركة القاعدة بالإضافة إلى تذبذب أسعار البترول كان له الأثر السلبي على إتمام المشاريع والاستثمارات في وقتها، سجلت الجزائر منذ السداسي الثاني من سنة 2014 تراجعا في أرصدة الحسابات الجارية لميزان المدفوعات. أما خلال السداسي الأول من سنة 2015 فقد سجل الميزان التجاري للجزائر عجزا قدره 7,78 مليار دولار، مقابل فائض يقدر بنحو 3,17 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2014، وعليه فقد بلغت الصادرات 19,28 مليار دولار مقابل 33,24 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2014، أي بانخفاض يقارب 42٪، في حين بلغت الواردات 27,07 مليار دولار مقابل 30,07 مليار دولار خلال نفس الفترة، أي بانخفاض قدره 9,98 مع الاستفادة من تأثير سعر صرف أورو/دولار جدّ إيجابي (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2015، ص4-5)، وقد أدى الظرف النفطي غير الملائم إلى تراجع واضح للمداخيل على مستوى الميزانية العمومية، وتجلت هذه الوضعية لاسيما من خلال انخفاض كبير في الجباية النفطية (- 33٪)، والانخفاض المعتبر في سيولة صندوق ضبط الإيرادات (صفر على فرض الضرائب على أرباح رأس المال في جوان 2015)، واقتطاع من صندوق ضبط

الإيرادات قدره 967 مليار دينار في نفس الفترة، وتفاقم عجز الخزينة (+53٪ مقارنة بجوان 2014)، وارتفاع مديونية الدولة (أكثر من 844 مليار دينار في جوان 2015). ومن المحتمل جدا أن ينخفض رصيد صندوق ضبط الإيرادات دون حده القانوني الأدنى، بل ونفاذه ما يستوجب البحث عن سبل ووسائل إيجاد موارد جديدة على المدى القصير، قصد مواجهة هذه الوضعية(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2015، ص5 - 6)، حيث أحدث هذا حالة من الارتباك في المجتمع والدولة إذ أصبحا يسلكان مسالك تعكس حالة دفاعية تحركها ردود الأفعال والاستجابات التلقائية.

أكثر من أن تحركها رؤية إستراتيجية مسترشدة بتجربة الماضي فأصبحت أشبه بحقول تجارب لغير غاية وأهداف تحقق فعلا، وإنما استجابة لمطالب وإضرابات تخوفا من انزلاقها (دعم الشباب، عقود ما قبل التشغيل، قروض مصغرة...) دون رقابة رشيدة على المشاريع و التسيب في الاستفادة منها، إن الانجازات التي تسوق لها السلطة تعبّر في حقيقتها عن النمو في المؤشرات الرقيمة للاقتصاد، حيث ارتفعت قيمة الصادرات إلى 80 مليار دولار عندما كانت أسعار البترول في حدود 120 دولار لكن في المقابل هناك فشل في تنويع الصادرات، وانخفضت نسبة البطالة إلى 10 بالمائة بفضل تضخيم الإنفاق العمومي بواسطة المشاريع الضخمة التي أطلقتها الدولة في بناء 1 مليون سكن والبنية التحتية.

وكذلك بواسطة توفير مناصب عمل مؤقتة (ما قبل التشغيل) في الأجهزة الإدارية والعمومية حيث بلغ عددها 1 مليون منصب عمل مؤقت إضافة إلى القروض المالية التي استفاد منها الشباب (ansej) لإنجاز مشاريعهم حيث بلغت قيمتها حوالي 20 مليار دولار، (لقرع، https://bit.ly/2IMXVEC) وهذا يعني أن تناقص نسبة البطالة لم يكن نتيجة لديناميكية اقتصادية بواسطة الاستثمار المنتج، وإنما هي نتيجة لتوزيع الريع النفطي بآليات مختلفة، وهذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ويحول دون تحقيق سياسة تنموية رشيدة تحقق الأمن الاقتصادي، حيث أن حجم النفقات العمومية سبب في تزايد العجز العمومي ، اذ أن مبلغها تجاوز 3807 مليار دينار الى غاية نهاية شهر جوان

2015 ، أي بنسبة +7.8 ٪ بالنسبة لسنة 2014 التي كانت النفقات فيها موجهة أساسا إلى التشغيل (+158 مليار دج) مقابل زيادة اقل في قيمة ميزانية المعدات وذلك رغم ارتفاع نسبته 9 ٪ بالنسبة لنفس الفترة لسنة 2014 (1378 مليار دينار)، حيث تشهد قدرة تمويل الخزينة انهيارا شديدا في أواخر سنة 2015(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2015، ص42).

إلى جانب ذلك فان مؤسسات التنشئة الاجتماعية(الأسرة، المدرسة...) بنظامها التربوي والاجتماعي في الجزائر تثني الفرد عن الثقة في أرائه الخاصة وتشجعه على قبول أراء الآخرين دون تردد أو تساؤل، وهذا ما يقضي على الإبداع والابتكار وينمي في نفس الفرد الإذعان للسلطة (شرابي، 1984، ص41) .

فيعفي الفرد نفسه من المسؤولية مما يؤدي إلى غياب النقد الذاتي وإرادة العمل والمبادرة في الفعل(شرابي، 1984، ص46)، وهذا ما يعزز الاتكالية والخضوع فعادة التوكل على الآخرين تقوي في النفس عادة التهرب والانسحاب فمثلا أغلب خريجي الجامعة الجزائرية في انتظار واتكال على السلطة أن توجد لهم العمل دون أن تكون له روح الاقتحام والمبادرة، وما أن يتم انتقادهم يعلنون براءتهم موجهين الاتهامات إلى الحاكمين وهذا يثبت الشعور بالعجز الكلي عن التأثير في الحياة الاقتصادية والسياسية، فيصبح الفرد موضوع لهذه الأحداث بدل أن يكون محركا لها؛وهذا يسهم في زيادة المشاركة الكلامية اللافاعلة وبالتالي يوسع التناقض بين القول والعمل، فسرى في المجتمع روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة(شرابي، 1984، ص.ص68 -69).

إن الاعتماد المتزايد على النفط عمق من الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري مقابل تراجع القطاعات المنتجة مما أسفر عنه تزايد الانكشاف الاقتصادي، وأدى نمط تدوير الريع وتوزيعه إلى مزيد من البطالة والفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي للشريحة العريضة من المجتمع الجزائري، مع استفادة شريحة أخرى بطريقة أو أخرى من هذا الريع، فأصبح يفرض "التنمية المستقلة" كضرورة اقتصادية واجتماعية لتحرير القرار التنموي من الضغوطات

الداخلية وحتى الخارجية وهذا لضبط اتجاهات التراكم الإنتاجي والتطور التكنولوجي في القطاعين العام والخاص؛ وتأمين عدالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي(المشروع النهضوي العربي، 2011، ص88) بإنشاء نسق مؤسسي فعال يعتمد مفهوم واسع للرفاه الإنساني كغاية تنموية.

ثالثا: نحو ترسيخ ثقافة الانتاج لتحقيق الأمن المجتمعي

فتحقيق التنمية المستقلة يرتكز على تسليح الاقتصاد الجزائري على أكبر قدر من قوة الدفع الذاتي وذلك يستدعي الانتقال من اقتصاد الريع إلى الاقتصاد المنتج بتخفيض الاعتماد المفرط على الاستيراد السلعي والخدمي لا سيما في مجال الحبوب الغذائية التي تفرض توسيع الاستثمار في الزراعة، والاعتماد على الذات ماديا وبشريا بتقوية رصيد رأس المال البشري وتطوير نظم التعليم والتدريب -(CLAUD,1996,p125)، وصوغ علاقة تضافر قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي يترابط فيه التعليم مع التنمية وتنفيذ برامج تحقق الاستفادة من خبرة الكفاءات المهاجرة.

لا تتحقق التنمية إلا من خلال مكافحة الفساد وتبني إجراءات للشفافية والمساءلة في ظل وجود إرادة لتطبيق الإجراءات واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين ونبذ أساليب القمع، بالإضافة إلى بناء المؤسسات وفي مقدمتها البرلمانات والقضاء والإدارة الرشيدة، وهذا ليس شكليا وإنما يكون لها الدور الفعال في العملية التنموية والديمقراطية بالإضافة إلى نهضة التعليم والثقافة، فالديمقراطية يتم تعلمها.

ولكي ترسخ كقيمة وكنماذج سلوكية يجب التدرب عليها والتعلم وفقا لمبادئها وأسسها وفق مشاركة سياسية حيث تتيح الفرص المتكافئة أمام جماعات وأفراد وأحزاب واتجاهات متعددة، والديمقراطية لا يكتمل تحققها إلا من خلال فاعلية المجتمع المدني وقوته واستقلاله، وحرية واستقلال الصحافة وحرية المعلومات، إذ أن التعلم يكون من الأسرة والمدرسة حيث يسود فيهما الحوار والمشاركة في كل الأمور، للتخلص من فكرة الشيخ الكبير أو الوصي أو الأب والبقية قاصرين يطيعون دون رأي في الأمر حتى ترسخت هذه الثقافة في المؤسسات السياسية والاقتصادية.

إذا كانت التنمية هي العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأكبر قدر مستطاع(عصمت، 2002، ص10) ، وهي متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية(فائق، 2000، ص101).

فلا يمكن اعتبار التنمية إلا أنها عملية مستمرة ومتصاعدة تعبر عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها تساهم فيها كل الفئات المجتمعية(حجاب، 2003، ص53) في ظل بيئة ثقافية وسوسيولوجية تساهم فيها كل الفواعل في العملية التنموية، وذلك بنقل سلطة القرار الى أسفل التراتبية بحيث تكون في موقع اقرب الى مصادر المعلومات المحلية(فوكوياما، 2007، ص134).

فاللامركزية تحيي في الإنسان الانتماء المجتمعي المحلي والرغبة في المشاركة الاجتماعية وانتعاش الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية(Borsodi,1984,p719)، ولا يمكن أن تتحقق التنمية دون قيام دولة ديمقراطية شعبية تعمل لتجميع القدرات المادية والبشرية وتقود عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويستلزم ذلك قرارات سياسية لاستثمار جميع الموارد الإنتاجية في المجتمع سواء كانت موارد مالية أو عينية أو بشرية، ويجب كذلك تحقيق التوازن الجهوي لتحقيق رفاهية الشعب وتتم عن طريق التعبير الجماهيري المنظم عن الحاجات الاجتماعية التي تختلف أولوياتها المناطقية لتصدر في شكل قرارات استثمارية لخلق طاقات إنتاجية تخدم أهداف التنمية، بالإضافة إلى تنمية هيكل جهاز إنتاج المناطق الريفية مع مراعاته كأساس لتطور المجتمع.

وبوجود قيادة سياسية منتخبة ديمقراطيا وقادرة على تنظيم نشاطات اقتصادية، وتنمية الموارد الوطنية بأسلوب فعال ومتوازن من الناحية الاجتماعية(حسن، 2004، ص58)، هذا ما يؤدي إلى تحرير القدرات خاصة

الفئات المهمشة في ظل مجتمع مدني فعال ومستقل إلى شيوع ثقافة الحقوق والواجبات وتوفير فضاءات الحريات السياسية والاقتصادية، فالعلاقة بين الثقافة والتخلف، والثقافة والتبعية، والثقافة والتغيير والإصلاح، هي نتيجة لثقافة فقدت نبضها الإبداعي.

وأصبحت في حالة أزمة تبحث في تاريخها عن مبررات وجودها أكثر مما تبحث عن حاضرها ومستقبلها في تنمية معاييرها القيمية والعملية لمواجهة التحديات والخروج من الحلقة المفرغة للتنمية، فالثورة الثقافية هي اللحظة التاريخية لتغيير مسار العملية التاريخية الجارية والمحددة للتبعية والتخلف ما تزال متعثرة، بسبب الحس التاريخي المسيطر على أي خطوة للانفلات من سيطرة الماضي المجيد الذي أصبح هو المستقبل في أيديولوجيا الخلاص المتوهمة، تسد الآفاق المتوهجة بالتصميم على ضرورة التقدم بثبات للخلاص من حالة العجز والوهن، بالاعتراف أولاً بالضرورة الحتمية لقلب صفحة التاريخ، والبدء بإبداع حاضر ومستقبل الشعب الجزائري الذي يجب صنعه بالعلم الحديث والتكنولوجيا المتطورة والأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فالتنمية في جوهرها تعبر عن عملية عمدية لإحداث تغييرا بناء على برنامج تتبناه النخبة الحاكمة وتوابعها الثقافية والأكاديمية والبيروقراطية ويكون بناها على منظومة فكرية متطابقة مع ثقافة المجتمع ومفرداتها وقادرة على مخاطبة الفرد العادي برموز يفهمها(عارف،ص128)، وهذا يتطلب حتمية انبثاق برنامج التنمية من ثقافة المجتمع وذلك بهدف تحريك المجتمع الجزائري وتفعيله ودفعه لأن يتقبل التغيير ويقوم به ويتحمل تكاليفه وأعبائه بدل العزوف عن المشاركة والسلبية في التعاطي مع برامج التنمية، عندما لا يكون المجتمع طرف في التغيير لا يرضى بتحمل تكاليفه؛ وبذلك فالتنمية هي خطاب ثقافي شامل يتم توجيهه إلى المجتمع لإقناعه وتحويل تلك القناعات إلى مفاهيم وإدراكات ثم إلى سلوكيات وأنشطة واقعية(عارف،ص129)، وهذا من خلال المعرفة التي تعيد بناء المجتمع وتشكله.

فالتنمية ظاهرة ثقافية حيث وجود الثقافة التنموية شرط ضروري لتحقيق التنمية، إذ يجب أن يكون النموذج التنموي هو تحقيق حضور الشعب

الذي يسعى لتنمية ذاته، بحيث يكون يعكس ذاته وفي نفس الوقت يسعى لتحقيق ثقافته، فجوهر الثقافة هي معرفة المجتمع ما يحتاج إليه لتدفعه إلى الفعل استجابة لواقعه وظروفه وحاجاته؛ وذلك بتحقيق تنمية تسيطر على الفائض الاقتصادي دون استنزافه مع إعادة توزيعه لصالح الطبقات الفقيرة(فتح الله، 1995، ص38).

فالتنمية في جوهرها عملية مجتمعية تهدف إلى إحداث تغيير شامل في المجتمع الجزائري من خلال إحداث نقلة معينة في مختلق القطاعات، ومن ثم هي عملية تهدف إلى تحريك المجتمع وتفعيله وذلك بتدعيم دور المجتمع المدني إذ هو الدرع الأساسي لتحقيق نموذج للتنمية، ومن ثم يصبح تجسير الهوة بين الدولة والمجتمع ومصالحة الدولة وقوى المجتمع أمرا في غاية الأهمية لتحقيق تنمية مستقلة؛ وهذا بتوسيع مجال الحرية التي تأتي أهميتها المحورية في عملية التنمية من مصدرين الأول يعنى بتقييم أداء السجل التنموي، بمعنى أن التقدم الذي يتم إحرازه من خلال العملية التنموية لا بد وأن يتم تقييمه بالنظر إلى ما إذا كانت الحريات التي يتمتع بها الناس قد تم تعضيدها وتوسيعها، والمصدر الثاني يعنى بكفاءة الأداء التنموي بمعنى أن كل تقدم يحرز في مجال التنمية لا بد أن يكون مرتكزا على التفاعل الحر بواسطة الشعب وإشراكهم في إحراز التقدم المعني بعدهم شركاء وليس أطراف مستقبلة لنتائج البرامج التنموية التي تطبق عليهم(التطورات الحديثة في الفكر التنموي، 2008، ص14).

وهذا ما يساعد على التنسيق ومعرفة الاحتياجات انطلاقا من القاعدة عن طريق الجماعات المحلية وذلك بتشكيل لجان أحياء ترفع احتياجاتها وأرائها على المستوى المحلي ليتم تجميع الاحتياجات والآراء الجهوية للقمة، وهذا يحول دون تبني سياسة واحدة على كل الجهات من الوطن، إذ يساعد على معرفة أولويات التنمية لكل منطقة جغرافية سواء في الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب، حتى لا يكون خلل في الانجاز الذي نشهده في الجزائر فمثلا يكون بناء مجمعات سكنية في أرض زراعية ساهم في زحف الإسمنت على المناطق الزراعية، فلو كان إشراك الجماعات المحلية واللجان الشعبية في القرار لتم

اختيار مناطق وأراضي غير زراعية، أو بعض المشاريع مثلا تعبيد طريق ثم يأتي من بعدها شق قنوات المياه أو صرف المياه الصحي وغيرها بسب عدم التنسيق، مما يكلف استنزاف موارد دون فائدة للعملية التنموية.

ولكن التعامل مع المعنيين بالتنمية من شأنه أن يساعد على التنسيق وتحديد الأولويات؛ إذ ينطوي مفهوم الحرية على العمليات التي تسمح بحرية اتخاذ القرار والفرص الواقعية والمتكافئة التي تتوفر للناس، فينصب الاهتمام على توسيع استطاعة أو مقدرة الناس ليحيوا حياة يثمنوها ويرغبون في تحقيقها مما يؤدي إلى الاستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية، وهذا ما يتيح الفرصة للناس أن يقرروا من سيحكمه وعلى أي مبادئ وليراقبوا وينقدوا ويحاسبوا السلطات،وكذلك استغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الإنتاج والتبادل والاستهلاك، فتوزيع الدخل والثروة يترتب عليه في حالة العدالة الرضا والمشاركة.

أما في ظل عدم العدالة ينتج عنه الإحساس بالاغتراب والعزوف عن المشاركة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز الثقة والحد من الممارسات الفاسدة وعدم المسؤولية المالية، فأي إستراتيجية للتنمية تتطلب لتكون قابلة للتنفيذ أن تستمد مشروعيتها وعناصر قوتها من المشاركة الشعبية فيها؛ فالتنمية لا تتحقق في مناخ تعسفي أو غياب أسبقية القانون الذي يعتبر الإطار الأساسي لممارسة السلطة في ثلاث مجالات أساسية هي في شرعية ممارسة السلطة والمسؤولية التي تتضمنها ممارسة السلطة وشفافية ممارسة السلطة(بطرس غالي وآخرون، 2003، ص12).

ولتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يمكن تحديد مجموعة من الأهداف يمكن اعتبارها إستراتيجية وذلك من خلال:- تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية، مع إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية. - بناء قاعدة علمية تقنية ذاتية متطورة وإصلاح التعليم وربطه بالتنمية. - توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية واجتماعية مستمرة. - إرادة التنفيذ وقبول المشاركة الفكرية في تحديد الخيارات الوطنية(الكواري، 2000، ص74) - إصلاح الإدارة الراهنة وتنميتها لترشيد

عملية اتخاذ القرار وتوسيع دائرة المشاركين، وإصلاح الإدارة العامة وتنمية نظمها(الكواري، 2000، ص78).

- بناء قاعدة اقتصادية بديلة لما بعد النفط وذلك بتنمية نشاطات إنتاجية ذات جدوى اقتصادية لتصحيح التوجهات الطفيلية الراهنة للقطاع الخاص وتعزيز سعيه للاستثمار في القطاع المنتج؛ ولتحسين إنتاجية العمل يتطلب استحداث مشاريع إرتكازية أساسية في الزراعة والصناعة، وهذا يتطلب ترشيد القرارات الاقتصادية والاجتماعية وترشيد التسيير الإداري والاهتمام بالنشاط الإنتاجي باعتباره محرك لباقي الأنشطة(مسعود، ص13).

- إقرار مبدأ المواطنة المتساوية والعمل به: وهذا من خلال تعميق الشعور بالانتماء وتحقيق الاندماج الوطني بالتمكين من المشاركة والربط بين المكافأة والجهد والإنتاجية، والحد من الامتيازات للنخب الحاكمة من حيث الرواتب والمخصصات وادعاء الحق في المال العام أو الأفضلية في تولي المناصب العامة واحتكار النفوذ في القطاع الخاص(الكواري، 2000، ص75) ، وكذلك السير بالتحول الاجتماعي الجذري الذي يفضي إلى اختفاء الطبقات الطفيلية.

يجب تحقيق فرز قيمي في التعامل مع الثقافة، وهذا من خلال بناء ثقافة الاتفاق كمقابل لثقافة الصراع على أنها تمثل إضعافا للمجتمع ولكيانه الموحد، وفك الصراع يكون من خلال التنافس وحكم الأغلبية، فضلا على أولوية الجماعة على الفرد بالتركيز على الأطر الديمقراطية التي تفيد ذلك(عارف، ص112)، وبالتأكيد الشديد على أخلاق العمل في إطار النزاهة والشفافية والمسؤولية، والتركيز على التعليم بصفته أهم القيم باعتباره وسيلة أساسية لإحداث التغيير الثقافي المطلوب لتحقيق التنمية والمشاركة السياسية با عتبارهما أساس لتحقيق الاستقرار السياسي في إطار التعاون والثقة بين النظام والشعب.

الخاتمة:

لا تزال تجربة تحقيق التنمية في الجزائر في مراحلها الأولى وهي تحتاج مزيدا من الوقت والجهد وتعاون القيادة والمجتمع ممثلا بهيئات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني للانطلاق معا لتطوير هذه التجربة وتفعيلها، فالتنمية ليست مجرد اجراءات ومؤسسات، اذ لا بد من توفر ثقافة ووعي يشجع على الممارسة التشاركية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين، فتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر تحتاج تعهد تعاقدي ضمني داخل صيغة معينة للتحالف أو الشراكة الذي يحتاج إلى البحث والتطوير في النماذج لتحقيق التنمية وذلك في ظل انتظام العلاقة بين السياسة والمعرفة والإنتاج، حيث يتم تنظيم قوانين من شأنها تنظم التفاعل والشراكة بين المجتمع والسلطة لتحقيق التنمية ومناعة الدولة من خلال بناء ثقافة الاتفاق كمقابل لثقافة الصراع على أنها تمثل إضعافا للمجتمع ولكيانه الموحد، وثقافة العمل المنتج بدل الريع والكسب السريع.

فمناعة الدولة تتأتى من قدرتها على حماية كيانها ومصالحها، وحماية كيانها ومصالحها تتأتى من قوتها الذاتية، وقواها الذاتية تتأتى من القاعدة الضريبية، والقاعدة الضريبية تتأتى من قوتها الاقتصادية (الاقتصاد المنتج)، وقوتها الاقتصادية تتأتى من دولة القانون والمؤسسات والمواطنة، ودولة القانون والمؤسسات والمواطنة تتأتى من الثقافة الديمقراطية والمعرفية وتحمل المسؤولية الاجتماعية وهي ترجمة حداثية لمقولة عبد الرحمن ابن خلدون" الملك بالجند، الجند بالمال، والمال بالخراج، والخراج بالعمارة، والعمارة بالعدل" ، وهذا يمكن أن يحقق الأمن الاقتصادي والمجتمعي.

قائمة المراجع

ابـراهيم عصـمت، مطـاوع.(2002). التنميـة البشـرية بـالتعليم والـتعلم فـي الـوطن العربـي، القاهرة: دار الفكر العربي.

تـودارو، ميشـال. (2006). التنميـة الاقتصـادية، (تـر: حسـن حسـن، محمـود حامـد محمـود)، الرياض: دار المريخ للنشر.

حسين، زكريا.(2001). الأمن القومي، القاهرة: دار النهضة العربية.

الزبري، إسماعيل، كنعان. (2006). آفاق التنمية في الوطن العربي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

سعد حسين، فتح الله. (1995). التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

شـرابي، هشـام.(1984). مقـدمات لدراسـة المجتمـع العربـي، ط3، بيـروت: الـدار المتحـدة للنشر.

طبـوش، سـفيان. (20019). الشـراكة الأورو متوسـطية فـي ظـل التحـديات الأمنيـة الراهنـة، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

عبد المعطـي ،عبـد الباسـط.(1990).فـي التنميـة البديلـة دراسـات وقضـايا، الإسـكندرية : دار المعرفة الجامعية .

العيسوي، إبراهيم. (2001). التنمية في عالم متغير(دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها)، ط2، القاهرة: دار الشروق.

فوكوياما، فرانسيس.(2007). بناء الدولة:النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، (تر: مجاب الإمام)، السعودية: مكتبة العبيكان.

الكـواري، علـي خليفـة .(2000).المسـألة الديمقراطيـة فـي الـوطن العربـي، بيـروت : مركـز دراسات الوحدة العربية.

منيـر حجـاب، محمـد.(2003) .الإعـلام والتنميـة الشـاملة، ط3، القـاهرة: دار الفجـر للنشـر والتوزيع.

الموسوعة من أجل التنمية المستدامة.(2006) .المجلد الثاني : البعد البيئـي، بيـروت: الـدار العربية للعلوم ناشرون و الأكاديميـة العربيـة للعلـوم ومنظمـة الأمـم المتحـدة للتربيـة والعلـم و الثقافة .

Borsodi, Ralph.(1948). Education and Living, w Volumes, Florida: Melbourne University Press.

CLAUD, AKE,(1996). Democracy and Development in Africa, Wachington: The Bookings Institute.

(ـــ ـ) . (2008). التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي. جسر التنمية. الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، العدد 76.

بطرس غالي، بطرس، وآخرون.(2003). التفاعل بين الديمقراطية والتنمية، اليونسكو : تقرير توليفي جامع.

بلعـزوز، بـن علـي (2004) .أثـر تغيـر سـعر الفائـدة علـى اقتصـاديات الـدول الناميـة حالـة الجزائر. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،.

جي بالمر، توم.(2004). دور المؤسسات والقانون في التنمية الاقتصادية، ورقة مقدمة للبرنامج الليبرالي للقرن الجديد، موسكو.
حسن، كريم. (2004).مفهوم الحكم الصالح. مجلة المستقبل العربي، العدد109، لبنان.
طلال، أبو غزالة، وآخرون. (2013). دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد يومي 22و23 سبتمبر 2001، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
غربي ،محمد.(2013).أي تنمية مستدامة في العالم العربي الاسلامي. مجلة أكاديميا.العدد الأول.
فائق، محمد.(2000).حقوق الإنسان والتنمية. مجلة المستقبل العربي، العدد251، لبنان.
ثالثا: المواقع الالكترونية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، https://www.mtess.gov.dz/ar، 14 أكتوبر 2020.
المجلس الوطني الاقتصدي والاجتماعي.(2015) ، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2015،الجزائر: المجلس الوطني الاقتصدي والاجتماعي.
رابعا: الأنترنت
لقرع ،بن علي، من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي في الجزائر: واقع مأزوم وبيع للأوهام، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،https://bit.ly/2IMXVEC، 14 أكتوبر،2020.